التقرير الختامي

التقرير الختامي

بسم الله الرحمن الرحيم

—

تصويـــــــب

—

ص (١) الفقرة ١ السطر ٦ و فى قناعة كل عضو .....

ص (٣) " ٢ " ٤ العربية والافريقية .....

ص (٦) " ١١ " ٤ .... فالطلاق الواضح ...

ص (١٠) " الاولى " ٥ ... التى أصبحت .....

ص (١٢) " ٣ " ٢ ..... والجمعيات ....

ص (١٣) " د " ٣ وظائفها الاخرى التى ....

ص (١٣) " ٢١ (توضيح الرقم)

ص (١٥) " ج/ " ٣ يمكن أن تهتدى بها ...

ص (٧) " الاولى بداية السطر ٥ و تُمثل مجتمعه ...

ص (١٧) " و/ السطر ٣ .... عـدا ..

ص (١٩) " ٢٤أ " ٢ .... أن تغذى عرقه ...

ص (٢٢) " اب " ٧ .... بتنظيمات كثيفة ....

ص (٢٣) " الاولى " ٢ .... ونهجا متفردا ....

ص (٢٣) " " " ٣ يقتفيـه .....

ص (٢٦) " ٥ " ٣ الاختيار المركزى، ثم الانتخاب ...

ص (٢٦) " " " ٦ ..... لحال الازمة السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :-

١ - لقد كان من اهم الدوافع لقيام الثورة انقاذ النظام السياسى من واقع الفشل الذى لازم تجارب السودان منذ الاستقلال ولذلك كان التفكير فى ارساء نظام سياسى يستجيب لتطلعات الشعب السودانى فى التغيير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى من اكبر هموم الثورة فى هذا الاطار انعقد مؤتمر الحوار القومى للنظام السياسى وفى قناعة كل عضو من أعضائه جسامة المهمة المطروحة . .

٢ - ان انعقاد هذا المؤتمر يأتى تأكيدا على حرص الثورة على نهج الحوار وازالة كل اسباب الفرقة والشتات فى السودان وقد كان فرصة للوقوف على تجاربنا السابقة اين اخفقت؟ واين نجحت؟ وللتدبر فى احوال المستقبل وعلى أى قواعد نبنيه؟ .
وكيف نرسم المستقبل؟ وعلى أى أسس؟

٣ - لقد انتظمت المؤتمر منذ جلسته الافتتاحية حركة دائبة كان الفضل فيها فى المقام الاول للمشاركة الواسعة لاعضاء المؤتمر الذين اسهموا فى هذا العمل الوطنى الكبير فانعقدت أربع لجان للدراسة هى لجنة دراسة الاصول الفكرية والثقافية للمجتمع السودانى ولجنة لدراسة التجارب السياسية السودانية وثالثة لدراسة التجارب السياسية المقارنة ثم لجنة لدراسة دور القطاعات والفعاليات.وقد عاونت تلك اللجان لجنة للاعلام واخرى للوثائق ذات الصلة بعمل المؤتمر ولجنة ادارية انيط بها التسيير الادارى للمؤتمر.

٤ - وقد بدأ المؤتمر أعماله بمداولات عامة ناقش فيها خطاب السيد الرئيس الفريق عمر حسن احمد البشير فى سبع جلسات متتالية استغرقت ستا وعشرين ساعة . وقدمت ثمانى ندوات ومحاضرات .

حسن يوسف اللوبنى

كما عقدت لجان المؤتمر اثنين وخمسين اجتماعا استغرقت زهاء المائة وست وثمانين ساعة، وقدم فى اطار هذه اللجان خمس وعشرون ندوة ومحاضرة بالاضافة للمداولات العامة للجان فى الموضوعات المطروحة فى جدول اعمالها.

أعمال المؤتمر :-

١ ان المؤتمر من خلال دراسته للبنية الاجتماعية والثقافية وبتركيز شامل لسماتها الرئيسية وتطوراتها التاريخية توصل الى ان السودان من خلال تنوع طبيعته الجغرافية وبنيته الاجتماعية والثقافية صورة مصغرة للقارة الافريقية وان هذا التنوع موجود فى كل اقليم وكل جزء من اجزاء الوطن ولكنه اقل حدة فى الاقاليم الشمالية بسبب انتشار الاسلام وتوطن اللغة العربية بين السكان بل نجد ان الاختلاف اكثر حدة ووضوحا فى الاقاليم الجنوبية.

٢ ان التمييز بين شطرى الوطن بافتراض ان الشمال مسلم عربى وان الجنوب افريقى وثنى او مسيحى تمييز خاطىء لأن العروبة ليست رابطة عنصرية وان الافريقية رابطة جغرافية سياسية لا عنصرية وان العربيةوالافريقية تمتزجان امتزاجا تاما فى الاقاليم الشمالية ذلك ان الصلة بين العروبة والافريقية صلة تداخل وتكامل وليست صلة تنافر او تناحر، وأن الشخصية السودانية قد تبلورت خلال حقب متأثرة بالهجرات البشرية العربية التى تدفقت ابان ممالك السودان المسيحية الثلاث الى قيام الممالك الاسلامية.

٣ ان الشخصية السودانية فى ظاهرها التعدد وفى مضمونها الترابط العضوى بين اجزاء متكاملة فهى مزيج من العروبة والافريقية وهى نتاج لعملية الوحدة فى التنوع. ان عهد الفونج يعتبر الميلاد الحقيقى للثقافة السودانية العربية وقد حمل عبء هذا التكوين العلماء الوافدون باللغة العربية والاسلام والصوفية.

٤ ان الثقافة السودانية هى ثقافة متفاعلة فى حالة صيرورة وتجدد مستمرين وهى ثقافة توحيدية الى جانب انها ثقافة محافظة تتكون ببطء وهدوء وتهتم بالجوهر لا بالشكل.

ان الثقافة السودانية هى التى تحدد الادوار فى المجتمع وتشكل

السلوك العام والخاص وتحدد نمط القيادة وسلوك الرعية.

٥ - ان المؤتمر ليؤكد من خلال دراسته الفاحصة ان للدين دور لا تخطئه الرؤية فى تكييف المعايير للسلوك الاجتماعى والسياسى فقد ظل الدين يهيمن ويسيطر على الوجدان السودانى وذلك للفطرة السليمة التى حبا بها الله اهل السودان . .

ان الدين سيظل عامل التوحيد ومنبع الخير والهادى للرشاد، ان القيم النابعة من الدين والعرف شكلت السلوك الاجتماعى والسياسى والزمت الانصياع الواعى والحازم لقيم العدل والحرية والمساواة والشورى والحرص على الوحدة ونبذ الشتات وتأكيد الولاء لله والوطن وإعلاء قيم الطهر والامانة وتأكيد التكافل والنجدة، وبدون هذه الركائز لا يستقيم نظام ولا يطاع حاكم.

٦ - ان المؤتمر قد توصل الى ان اهم عوامل عدم الاستقرار الذى شهدته البلاد يرجع الى ان كافة الانظمة المتعاقبة على الحكم قد اغفلت تماما ان الحكم لا يستقيم الا اذا قام على ركائز العدل والحرية والديمقراطية والمساواة وان مأزق الانظمة السابقة كان الاغتراب الفكرى والوجدانى عن اصول السودان الفكرية والثقافية والنقل الحرفى للقيم والمعتقدات والنظم الوافدة.

٧ - ان السودان،نسبة لطبيعة بنيته، فيه كثير من عوامل الاضطراب والتى تتمثل فى التعصب للقبيلة او الجهة او العرق او الملة وقد قاد هذا فى بعض الاوقات الى الاحتراب والاقتتال كوسيلة لحل المشاكل بدلا من الحوار الذى هو قيمة ثابتة واساسية فى مجتمعنا السودانى . ان كل ذلك يتطلب التركيز على تعميق التربية الوطنية والدينية والاهتمام ببذر القيم الفاضلة من خلال مناهجنا التربوية واجهزة إعلامنا المختلفة.

٨ - ان المؤتمر من خلال دراسته لتجاربنا السياسية السابقة منذ

الاستقلال بكل الامانة والصراحة والموضوعية قد توصل الى ان كل تجاربنا السياسية السابقة ربما قد برقت فى سمائها ومضات فى جوانب مختلفة الا انها فى نهاية المطاف وفى خلاصة الحساب قد قصرت فى ان تحقق للشعب السودانى أوعية للمشاركة الفاعلة والحقيقية لهذا انتهت كلها اما بالانتفاض او الثورة عليها والاطاحة بها . . وان كانت الممارسة هى محك النظرية الا انه مهما تفاوتت او تباينت اسباب ومبررات الاخفاق فان النظرية والممارسة والعنصر البشرى قد اسهمت كلها بشكل او آخر فى هذا الاخفاق .

٩ - انه بالرغم من الدور الوطنى الذى اضطلعت به الاحزاب فى تحقيق الاستقلال واستكمال مهام السودنة الا ان هذه الاحزاب قد قعدت عن تحقيق اى من اهداف مرحلة ما بعد الاستقلال فالاحزاب السودانية الكبرى كانت مجرد واجهات سياسية لتكوينات طائفية ولم تكن احزابا معاصرة من حيث التنظيم والفكر والممارسة وقد كانت السلطة بالنسبة لها غاية فى حد ذاتها . وكانت كلما وصلت الى مقاعد الحكم شغلت المؤسسات كافة ، السيادية والتشريعية والتنفيذية بالقشور والهوامش والمكاسب الذاتية ، واهملت كل مصالح الوطن والمواطن ، وقد ادى ذلك الى عجزها عن الدفاع عن نفسها امام المحاولات العسكرية التى اطاحت بها لان الجماهير التى أتت بها عزفت عن اى محاولة لانقاذها ، لبعدها عن الارادة الشعبية ولان فترات حكمها اتسمت دوما بالاخفاق فى الانجاز والعجز والتخبط وعدم الاستقرار الأمنى والسياسى .

١٠ - ان الصيغة الليبرالية المتعددة الاحزاب من الناحية النظرية قد نشأت ليس فقط كمجرد صيغة للحكم وشكل المؤسسات وانما كفلسفة سياسية اقتصادية اجتماعية انطلقت من بيئة تغاير تماما طبيعة مجتمع السودان الذى يعانى من خارطة تعليمية ضعيفة وتركيبة ثقافية متنوعة

ومعقـدة ومن وضع اقتصادى هش ومن مظاهر شتات طائفى وقبلى وجهوى متعددة وضاغطة. وان اردنا الاستفادة من الأسس النظرية لهذه التجربة، فليكن ذلك بتوفير المساحة الرحبة للتعايش الصحى بين الرأى والرأى الاخر واتاحة اكبر قدر من حرية الفكر دون تجاوز الحـد المشروع والمطلوب والـذى يمكن ان يفضى الى الانفـلات والفوضى . .

١١ - ان صيغة التنظيم السياسى الواحد بعد تقويم تجربة السودان تؤكد صعوبة تأمين الضمانات التى يمكن ان تلجم الجنوح للفردية عندما تتكرس السلطة وتصعب المراجعة، وسد الثغرات التى تتسع لاخطاء الممارسة واستغلال النفوذ. فالطلاق الواضح بين النظرية والتطبيق وبين المبدأ والممارسة قد كرس السلطات فى يد الرئاسة وحشد هياكل الاوعية العليا بالتعيين فغابت فرص المشاركة الحقيقية فى صنع القرار وهمشت المؤسسـات السياسية والتشريعية ليصبـح التنظيم فى حقيقته تنظيم حكومة وليس تنظيما حاكما . .

كما تظهـر الثنـائية والازدواجية بين التنـظيم وبـاقى المؤسسـات الدستورية الاخرى مما يؤدى الى اضعاف كل هياكل النظام وتهميش دورها.

١٢ - أننا يمكن ان نستفيد من هذه التجربة فى اجتهادنا فى رسم الاوعية المتعددة جماهيريا وفئويا واداريا وشعبيا التى تسد المساحة بين القيادات والقواعد شريطة ان تكون الاوعية ذات محتوى، تتحرك بالديمقراطية الحقة وتملك السلطة وان لا تكون تلك المؤسسات مجرد مظهر وانما منابر حرة وحلبة للحوار ومصادر حقيقية فاعلة لإنجاز القرار . .

١٣- وفى فترة الحكم العسكرى البحت فى نوفمبر ١٩٥٨م، غاب الشعب تمامـا عن أية صورة من صور المشاركة الشعبية فى السلطة. وحتى محاولة المشاركة المتمثلة فى المجلس المركزى ولدت ميته لمقاطعة الشعب

لها. ولذا ضاق الشعب بمظاهر الحكم العسكرى البحت المستفرد الذى ينزلق الى القهر والتسلط مع غبش الاستراتيجية الفكرية والتنظيمية.

١٤ ـ وقف المؤتمر عند بعض مظاهر العصبيات السياسية والاجتماعية التى يجب العمل على التحرر منها والتى أثرت سلبا على الاستقرار السياسى فى السودان ومنها الطائفية التى نشأت اصلا لتضطلع ببعض الوظائف فى التأهيل الدينى ـ والاجتماعى، الاّ ان ايغالها فى العمل السياسى بهذا الشكل السافر والعميق كان سببا فى احداث الشروخ فى جدار الحركة الوطنية منذ الاربعينات واستمر عاملا اساسيا فى احداث الربكة وزرع الفرقة فى الساحة السياسية واستلاب ارادة المواطنين. ان الواقع الديموقراقى والتاريخى للسودان بالاضافة لتدخل الاستعمار قد أدى لتعميق روح القبلية فاصبحت عامل شتات و اضعاف للوحدة الوطنية الكبرى.

ان مركزة السلطة والثروة قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ادت الى بروز نزعات جهوية عديدة ايقظها الاحساس بالغبن الاجتماعى والثقافى والسياسى وتغذى كل ذلك بالاخطاء السياسية للحكومات المتعاقبة لتؤثر سلبا على الساحة السياسية الى حد الاقتتال احيانا كما يحدث فى جنوب البلاد.

ان بروز العصبيات المهنية النقابية التى تتغلب فيها مصالح الجزء على مصلحة الوطن ومشاعر التحزب السياسى على المصلحة العامة قد ادى الى ان تلعب النقابات دورا سلبيا فى صنع الاستقرار السياسى فى البلاد.

١٥ ـ ان المؤتمر من خلال تقييمه لتجاربنا السابقة قد توصل الى الاتى :ـ

أ / لابد ان تكون المبادىء والقيم التى تحكم المسار مستمدة من تراث الامة وحضارة الوطن الغنية بالتنوع وتتفادى المبادىء

الغريبة التى لا تقوى على الصمود او المقاومة ولا تقدر على النماء والعطاء.

ب/ لابـد من الالتـزام بالمصلحـة الـوطنية والانحياز الى جانب الجماهير والتجاوب مع متغيرات الواقع والبحث عن الحلول من داخل المجتمع. واعلاء الاهداف العليا وفق المراحل التاريخية.

ج/ لابد من اعادة صياغة المواطن بالصورة التى تمكنه من اعادة صياغة مجتمعه وذلك بالروح الوطنية التى تأخذ بعين الاعتبار أهمية العـامـل الـروحى ودوره فى التكـوين النفسى للمواطن وغرس قيم الشجاعة فى مواجهة المواطن بالحقائق وما تتطلبه كل مرحلة من جهد وتضحيات..

د/ لابد من رفع كل اشكال الوصاية على الجماهير وتحرير ارادتها لتشـارك بحـرية كاملة فى صنع القرار السياسى وادارة حركة المجتمع ولابد من مراعاة الالتزام بالقيم الاخلاقية فى الممارسة السياسية لان الاخلاق لا يمكن ولا يجوز ان تتجزأ فى الحياة الخاصة والحياة العامة.

هـ/ لابـد من ايجـاد صحافة مستقلة تشارك الى جانب الصحافة القومية ، وفق اخلاقيات العمل الصحفى.

و/ لابد من الاستقامة السياسية التى تجعل العمل السياسى العام شعبياً لا يكون بعيداً عن الجماهير ولا يتحول الى عمل صفوى.

١٦- توصل المؤتمر الى تعريف القطاعات والفاعليات ورسالتها عبر الحقب التاريخية، بأن الفاعلية هى كل فئة ذات وزن وخصائص متشابهة او مصالح مترابطة ولها عطاء ثقافى او اجتماعى او اقتصادى او سياسى.

وان القطاع يجمع فاعليات متشابهة، كالقطاع الاقتصادى الذى يشمل النقابات وتنظيمات اصحاب العمل والحرفيين والمنتجين وعلماء

الاقتصـاد والجمعيات والـروابط الاقتصادية او كالقطاع الاجتماعى الثقافى الذى يشمل العلماء والجمعيات الطوعية والغوثية والجمعيات الادبية والـروابط الثقـافية وروابط الفنـانـين والـرياضيين ونقـابات العاملين فى المجال الاجتماعى كالمعلمين . . . الخ .

١٧ - ان قطاعات المجتمع وفعالياته قد قامت على وظيفة هامة يشهد لها تاريخنا الغابر وهى وما تزال تضطلع بها فى حاضرنا الماثل ، فالقوات المسلحة كانت من اوائل الفاعليات التى نظمت نفسها فى جمعية ، هى جمعية اللواء الابيض التى خاضت المعـارك ضد المستعمـر ، والمتعلمـون والمثقفون قد حشدوا طاقاتهم فى مؤتمر الخريجين للكفاح ضد المستعمـر ؛ والمـرأة من واقع رسالتها الرائدة فى المجتمع او من خلال تنـظيماتها قد اضطلعت بوظيفة جليلة فى صون المجتمع وفى النضال ضد الاعداء والمستعمرين . وفى تاريخنا القريب برزت القوى الـطلابية والشبابية من خلال تشكيلاتهم واتحاداتهم عاملاً مؤثرا فى الساحة السياسية والاجتماعية .

١٨ - والمتـدبـر فى سنة تطور الفاعليات يلحظ انها تتجدد وتتطور بتقادم الازمان وتجدد صور الحياة ونظام المجتمع . فالوحدة الاجتماعية الاولى كانت القبيلة التى أرست قيم الشهـامة والنجدة والتكافل وأسست اعـراف التصـالـح والتحالف والتعايش فحاصرت اسباب التنازع داخـل المجموعة القبلية . ثم كان الدين سببا فى ذوبان العصبيات القبلية فى وعاء واحد . فارتفع الولاء فى التنظيم الدينى ، كالطريقة الصوفية أو الجماعة الجهادية او المذهب الكنسى ، من العرقية الضيقة الى الاخـاء العقدى والصحبة التعبدية الارحب مدى . ثم اخذت الفاعليات تتخلق وتتشكل مع تطور الاشكال الحديثة التى اعقبت دخول المستعمر فى فترة الحكم الثنائى ، فكانت طبيعة الحياة الجديدة والقيم الـوافدة مدعاة لقيام التنظيمات النقابية التى ناضلت نضالا

عيسى يوسف اللمونى

مشهودا ضد المستعمر وايضا كانت وعاءً تجاوز حدود الولاءات البدائية ثم تتالى ظهور الفئات المختلفة كالطلاب والشباب والنساء واخيرا المنظمات الاجتماعية والجمعيات الغوثية.بل حتى فى المجتمعات الصناعية المستقرة قد برزت فاعليات جديدة واتخذت افلاكا فى عالم السياسة مثل جماعات حماية البيئة التى اصبحت تمسك بميزان القوى البرلمانية فى بعض البلاد.

١٩- لكن المتدبر فى سلوك الفاعليات يشهد بأنها ما ان يغلب عليها روح العصبية وغلبة المصلحة الفئوية المحدودة وتغيب عن تقديرها المصلحة الوطنية الجامعة إلا وتتحول الى قوة مدمرة تزكى الصراع والحرب فى المجتمع. فالعصبية القبلية هى التى هددت الاستقرار الاجتماعى والسياسى فى البلاد فى العصور القديمة. والعصبية ايضا هى التى يمكن ان تخرج بالمجموعات الدينية من رسالتها الرائدة فى صون قيم المجتمع الى طور الطائفية المخربة. وكذلك شهدنا فى التاريخ القريب كيف انحرفت العصبية المهنية والفئوية بالنقابات من رسالتها فى النضال الوطنى والبناء الاقتصادى فصيرتها ادوات للاحتراب والصراع مع سلطان الدولة بل مع بعضها بعضا كل ذلك فى سبيل مكاسب محدودة.

ان العبرة المستفادة من استقراء تاريخ الفاعليات هى انها كانت عظيمة الخطر، جليلة الاثر فى البناء الاجتماعى وفى الكسب الاقتصادى والثقافى مما اهلها لان تكتسب مضمونا سياسيا مؤثرا. لذا فان اشتراكها فى النظام السياسى من شأنه ان يضفى شرعية مهمة على نشاطها ويستصحبها فى مسيرة البناء الاجتماعى والعمل الوطنى. ومن شأنه ايضا ان يتيح اكمال الشورى الشعبية بالشورى الفنية المتخصصة مما لا غنىً عنه فى عملية صناعة القرار فى عصرنا الحديث، ومن شأنه كذلك ان ينفى روح الغبن التى تسود عندما

تقصى الفاعليات الحديثة من دائرة صنع السياسات فيدفع بها ذلك الى مقاطعة المجتمع ومدافعته.

٢٠ - ان المؤتمر عند تقدير مشاركة الفاعليات والقطاعات قد توصل الى انه لابد ان يكون ذلك باسلوب ينفى روح التعصب ونزعة التحيز والصفوية ويتيح لكافة القطاعات ان تتفاعل فى تنظيمات متوازنة التركيب بما يحقق البنيان المتماسك والشورى الفاعلة وفق الموجهات التالية :-

أ / ان تجمع الفاعليات المتشابهة فى قطاعات جامعة بتمثيل متوازن يمنع جنوح العصبية ويسد ذريعة احتكار القرار، وبعدل يعطى كل فاعلية نصيبا يكافىء ثقلها، واهتداءً بتجربة الحركة السياسية السودانية فى مؤتمر الخريجين حين استوعبت فئات المتعلمين فى تشكيل واحد وبتجربة الثورة الفذة فى المؤتمرات بحيث يشكل كل قطاع مؤتمرا جامعا ويمكن ان تحصى المؤتمرات والفاعليات المكونة لها كما يلى :-

(١) **المؤتمر الاقتصادى:**

ويشمل النقابات والاتحادات العامة للعمال والزراع والموظفين والمهنيين وتنظيمات اصحاب العمل وجمعيات التعاون وجمعيات المستهلكين والجمعيات العلمية الاقتصادية وهيئات الاعلاميين والمؤسسات المعلوماتية الاقتصادية وتنظيمات الرعاة.

(٢) **المؤتمر الاجتماعى الثقافى:**

ويشمل نقابات المهن ذات الطابع الاجتماعى كنقابات المعلمين واتحاداتهم، واتحادات الادباء والفنانين والجمعيات الادبية والثقافية والاندية والروابط الادبية والاجتماعية والثقافية والجهوية والجمعيات الطوعية والغوثية وجمعيات الدعوة والتبشير لكل الملل والطرق الصوفية وروابط الصحفيين والاعلاميين والخلاوى وجمعيات القرآن والتنظيمات الكنسية والنوادى

الرياضية والثقافية وهيئات المغتربين.

(٣) **المؤتمر الشبابى الطلابى:**

ويشمل التنظيمات الشبابية والاتحادات الطلابية والنوادى الشبابية والكشافة والرائدات واصدقاء الشرطة والجمعيات الشبابية الطوعية.

(٤) **المؤتمر النسوى:**

ويشمل التنظيمات النسوية وجمعيات ربات البيوت واتحادات النساء العاملات والتنظيمات النسوية الرياضية والثقافية.

(٥) **المؤتمر الدبلوماسى:**

ويشمل تنظيمات الدبلوماسيين الرسميين والدبلوماسية الشعبية وجمعيات الصداقة.

(٦) **المؤتمر القانونى:**

ويشمل تنظيمات القانونيين واتحاداتهم وجمعياتهم العلمية.

(٧) **المؤتمر الادارى:**

ويشمل تنظيمات الادرايين واتحاداتهم وجمعياتهم العلمية ورجال الادارة الاهلية.

(٨) **المؤتمر الدفاعى الأمنى:**

ويشمل ممثلى النظاميين والدفاع المدنى والشعبى وروابط النظاميين الرواد والمخضرمين.

ب/ عند استعراض الاراء التى وردت بشأن تمثيل القوات النظامية فى النظام السياسى، رجح الرأى القائل بوجوب تمثيلها باعتبارها فاعلية مهمة ومؤثرة وهى قد اضطلعت بمهام جليلة فى حفظ التماسك القومى والسيادة الوطنية والا يقتصر تمثيلها على المؤسسات السيادية او بالمجاورة فقط فى الاجهزة التشريعية بل لابد من تفاعلها بصورة اقوى مع بقية فئات المجتمع من

خلال المؤتمرات شريطة ان تراعى نظمها الداخلية ولوائحها التى تحكم قواعد التمثيل بما يسد تماما كل ذرائع التكتل والصراع بداخلها.

ج/ ان يترك للجان الفنية إحصاء المؤتمرات وتحديد مستوى نشأتها حسب النظام الادارى للبلاد. فالمؤتمر الدبلوماسى مثلا باعتباره راعيا لوظيفة قومية تكون بداية تكوينه فى المستوى القومى. لكن المؤتمر الاجتماعى يمكن ان يبدأ فى مستويات أدنى كالولاية او المحافظة ثم يتصاعد الى المستوى القومى الجامع.

د/ تعتبر تلك المؤتمرات هى مدخل الفاعليات والقطاعات الى النظام السياسى واجهزته التشريعية دون ان يتداخل ذلك مع وظائفها الاخرى التى تضطلع بها كالوظيفة النقابية فلابد اذن من تمييز المشاركة السياسية للفاعليات والقطاعات من خلال المؤتمرات من وظيفتها المهنية بما يصون بناء الخدمة المدنية وادائها، ومن وظيفتها النقابية التى تضطلع بها الهيئات والاتحادات النقابية، ومن وظائفها العلمية والثقافية والاجتماعية التى تقوم عليها الجمعيات والروابط التى تنشأ لتلك الاغراض. فيجب وضع المواثيق التى تميز تلك المهام وتضبطها بالمعايير الموضوعية والاخلاقية الملائمة وتبتعث معانى النهضة الحضارية التى تشيع روح العمل والبناء بتحديد المرتكزات الفكرية والتوجهات الحضارية والمبادىء الملهمة التى تهدى مجمل نظام الحياة.

٢ - وقد كان من واجبات المؤتمر النظر فى التجارب السياسية المقارنة وقد توصل الى الخلاصات التالية:-

عصام يوسف الموسى

أ / حول تحقيق الوحدة الوطنية :-

ان الواقع السودانى يعكس تنوعا عرقيا وثقافيا ودينيا وقد كانت هنالك اوضاعاً مشابهة لهذا الوضع فى الهند - نيجيريا - تنزانيا - سويسرا.

عالجت نيجيريا هذه المشكلة باعتماد النظام الفيدرالى الذى يعطى صلاحيات واسعة للاقاليم وعلى الرغم من نجاح هذا الاسلوب فى احتواء التفجرات الاقليمية الا انه قاد الى شىء من التفتت القومي مما دعا الحكومة الفيدرالية لادخال نظام التعليم الموحد والاعلام الموحد والتدريب العسكرى الموحد الذى يتيح فرصة للتعاون والاندماج بين مختلف الاعراق والاقاليم كذلك عاملت كل من الهند وتنزانيا وسويسرا هذه المسألة بأعتماد الفيدرالية على اختلاف درجاتها، ففى الهند تزداد صلاحيات المركز بينما تتسع صلاحيات الولايات فى سويسرا الى صورة تجعلها اقرب الى شكل الدول المتحدة (كونفدرالية) - لكن - كل هذه البلاد قد سعت الى ادخال قدر كبير من السياسات القومية لضمان اتجاه الولايات نحو تحقيق قدر اكبرمن الوحدة والانسجام.

ب/ حول تحقيق الاستقرار السياسى :

اتسم التطور السياسى فى السودان بعدم الاستقرار مما اثر فى تنمية البلاد ورفاهية اهلها وكذلك عانت نيجيريا وتركيا من تقلبات الانظمة وقد سعتا لمعالجة ذلك عبر تدخل المؤسسة العسكرية فى كل مرة لتنظيم الاوضاع وفرض شروط جديدة على الممارسة الحزبية الامر الذى لم يحدث فى السودان وقد يلاحظ ان الدول التى اعتمدت نظاما شعبيا قد اتسمت بقدر اوفى من الاستقرار مثل سويسرا وتنزانيا وليبيا وكذلك كان لفرض النظام

الرئاسى فى تركيا مؤخرا اثر محمود فى تقليل اثار الصراع السياسى الحـزبى وذلك عبر اتاحة فرصة واسعة للسلطة التنفيذية للقيام بدورها بعيداً عن انهيار الحكومات المستمر بسبب الصراعات فى البرلمان

ج/ حول قضايا مكافحة التخلف وتحقيق التنمية :ـ

الاقتصادية :

ان للنـــظام السياسى دور كبـير فى تهيئـة الـظرف المنـاسب والاوضاع المواتية للتنمية الاقتصادية وفى تجارب الدول الاخرى بعض المعالم التى يمكن ان تهدى بها التجربة السودانية ففى تنزانيا اعتمدت سياسة الاعتماد على النفس سبيلا لاستنهاض الطاقات وتعبئة الموارد المحلية دون كبير اعتماد على الواردات من الخارج ولقد صادفت هذه السياسة بعض الاخفاق ولكنه يعزى لسوء التطبيق لا لخطأ السياسة فقد اتت هذه التجربة أكلها فى الهند ونجحت نجـاحا كبيرا فقد نجم عنها زيادة فى الانتاج وذلك عبر اسلوب تطوير الموارد الذاتية والصناعات الصغيرة وتطوير مهارات الافراد عبر التدريب الحرفى المستمر من خلال المجالس المحلية ومجالس القرى.

وكان لهذا الاسلوب اثره الكبير فى مجال الصناعات والخدمات والتوعية الاجتماعية ومحو الامية وهذه المجالس هى مجالس مفتوحة يكـون الاختيار فيها على اساس غير حزبى وبتصعيد جماهيرى مبـاشر وشبيه بهذه التجـربـة تجربة الكميونات فى سويسرا التى تعـطى المجتمـع المحلى استقلالية واسعة عن حكومة الولاية مما ينعكس على تطوير الموارد الذاتية لتوظيف الطاقات الذاتية بصورة تنافسية فعالة وقد بدأت نيجيريا ايضا فى تجربة تطوير القرى على هذا النسق بل ان الامم المتحدة قد درست هذا النموذج وجعلته احد النماذج التى يمكن ان تحتذيها دول العالم الثالث لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تلك البلدان.

د/ **حول الأطـر السياسية والأشكال الادارية :**

غالبية الـدول موضع الدراسة اعتمدت النظام الفيدرالى عدا تركيا والجماهيرية وغالبيتها اعتمدت النظام الرئاسى عدا الهند والجماهيرية. والنظام الفيدرالى يهيىء قدراً من الاستقرار لانه يحقق الاحتواء للصراعات الجهوية والعرقية وكذلك فإن النظام الرئاسى يحقق قدراً من الاستقرار للحكومات لا تتهيأ فى ظل الانـظمة البرلمانية وهناك انموذج فريد فى سويسرا وهو نموذج المجلس السبـاعى التنفيذى والذى تكون فيه الرئاسة تعاقبية والسلطة جماعية وكذلك هنالك الانظمة الشعبية مثل الجماهيرية والتى لا يكـون فيهـا رئيس بل زعامة تاريخية لها تمثيل رمزى للبـلاد. وهنالك على الصعيد الادارى تجربة الادارة الشعبية الـذاتية فى ليبيا. حيث تسـود الديمقراطية الشعبية فى مرافق الانتـاج، وتحدد المؤتمرات السياسات الانتاجية وتقوم بتصعيد اللجان التى تدير المنشآت وهنالك تجربة تنمية القرى فى تنزانيا حيث تمثل اللجنة مركز القرار الادارى وتقوم بالتنسيق بين كافة المرافق لتحقيق هدف التنمية الشاملة وهذه التجربة موجودة فى أنمـوذج مجلس القـرية فى الهنـد وفى مجالس القرى والمدن فى نيجيريا. والعلاقة بين الاطر الادارية الرسمية والاطر الشعبية علاقـة تتفاوت فى تجارب هذه الدول من الدمج بين الشعبى والرسمى فى الجماهيرية الى اعطاء حق الرقابة الشعبية على ما هو رسمى مثلما فى نيجريا والهند.

هـ / **حول الفلسفـة السياسيـة :**

فى اطـار الفلسفة التى تهدى النظام السياسى وتأصيل النظام برده الى معطيات العقائد والثقافات المحلية فان التجربة

التنزانية تبرز فى هذا الجانب، فقد نزعت التجربة فى تنزانيا الى وصل النظام السياسى بالتراث الثقافى الافريقى والخبرة الاجتماعية المحلية وفلسفة الاعتماد على الذات والى استلهام العبقرية الذاتية للشعوب وربط النظم بجذور الشعب وبيئته مجتمعة وكذلك رفعت ليبيا شعار التأصيل برد النظم والقوانين الى الدين والعرف ورفع شعار القرآن شريعة المجتمع الليبى باعتباره مجتمعا عربيا مسلما، وكذلك نلحظ هذه النزعة فى الحفاظ على الهوية المحلية فى تجربة الكميونات فى سويسرا ولكننا نلحظ النزعة نحو التغريب فى التجربة التركية والتى ذهبت لتقليد أروبا على حساب الهوية المحلية وان كانت هذه النزعة التغريبية تشهد انحسارا ملحوظا على المستويين الشعبى والرسمى فى تركيا.

و/ حول قضايا المشاركة الشعبية :

ان المؤتمر قد توصل فى اطار البحث عن امثل الطرق لتحقيق المشاركة الاوسع فى الرأى. والحركة السياسية يمكن ان تهتدى بتجارب الدول موضع الدراسة والتى مالت جميعها عدا الهند الى استحداث انظمة تهدف الى مكافحة الانشقاق والشتات السياسى، اما بتحديد عدد الاحزاب باللوائح والقوانين والضوابط المكثفة مثلما جرى فى تركيا ونيجيريا او بحصر التنافس الحزبى على المستوى الفيدرالى ثم جعل الحكومة فوق الاحزاب مثلما يحدث فى سويسرا او باستبعاد الصيغة الحزبية تماما مثلما حدث فى تنزانيا وابتداع اسلوب الاتحاد المفتوح او باعتماد الديمقراطية الشعبية المفتوحة مثلما فى الجماهيرية باعتماد اسلوب المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

ونمط المؤتمر الشعبى نمط موجود فى الجماهيرية وتنزانيا كما يوجد على المستويات القاعدية فى الهند ونيجيريا وسويسرا وهو نمط يجعل النظام السياسى مفتوحا وشاملا لا يعزل ولا يستبعد احدا وهو الى جانب ذلك يقلل من المشكلات الادارية والمالية حيث ان قاعدة النظام اجتماع تلقائى للجمهور فى القرية او الحى .

وفيما يختص بالمشاركة الشعبية لا بد من الاشارة الى المشاركة الشعبية فى الدفاع والتى نجدها فى تجارب تنزانيا والجماهيرية وسويسرا حيث يشارك الشعب فى الدفاع عبر نظام المناوبة العسكرية والتجربة الليبية والسويسرية متقدمتان فى هذا المجال حيث يتحول المجتمع عبر المناوبة والتدريب العسكرى الشامل لكل قطاعات الشعب الى مجتمع سياسى عسكرى يتمتع بمزايا الانضباط والتأهب المستمر لتنمية الوطن او الدفاع عنه، وبهذا تأخذ المشاركة الشعبية بعدا جديدا متميزاً بالفعالية والانتشار الكبير.

٢٢ - لكى يستكمل المؤتمر مداولاته بصورة شاملة وعلمية ارسل وفودا للاقاليم المختلفة بلغت اثنين وعشرين وفدا شارك فيها اكثر من مائتين من اعضائه وعقدت وفوده ما يناهز الثلاثمائة لقاء جماهيرى فى مائة وثمانى وخمسين مدينة وقرية وقد كانت توجهات التفكير كالآتى :-

أ) ان هنالك اجماع على ضرورة خلق المناخ الملائم للاستقرار السياسى من خلال تنظيم جامع يقوم على اساس ديمقراطى من القاعدة الى القمة وذلك من خلال تطوير تجربة اللجان الشعبية .

ب) لا بد من اعطاء مزيد من الاهتمام لمتطلبات الحياة اليومية للمواطنين وحسم قضايا الحرب فى توازٍ مع بناء النظام السياسى .

ج) ـ هناك بعض المواطنين ممن نادى بعودة التعددية الحزبية بضوابط او الشمولية القابضة مع العمل على تجاوز سلبيات كلا النظامين او استمرار الحكم العسكرى.

٢٣ ـ ايضا فى اطار استكمال جهود لجنة التجارب السياسية المقارنة بعث المؤتمر بوفدين لكل من تركيا والجماهيرية العربية الليبية للاطلاع على واقع التجربة وعلى هموم التطبيق.

٢٤ ـ لقد خلصت اعمال المؤتمر والجولات التى استطلعت آراء المواطنين فى شتى انحاء السودان الى مؤشرات عامة يهتدى بها فى صياغة النظام السياسى المقترح تمثلت فى التالى :ـ

أ) وجوب صياغة ملامح النظام من مقتضيات إرث التجربة السياسية السودانية وان تغتذى عروقه من قيم المجتمع المتمثلة فى الوحدة والاجماع والنفير الى عمل الخيرات والى البناء والتسامح.

ب) ان تؤسس اشكاله وترتب اجراءاته بما يسد ذرائع التعصب القبلى والطائفى والعرقى والفئوى ويحاصر اسباب الصراع فى المجتمع بما يتيح الوئام وعقد الايادى وشد العزائم واستنهاض الهمم مما لا غنى عنه فى سبيل التغلب على ازماتنا الطارئة ومن ثم النهضة والشموخ بين امم العالم.

ج) ان يعلى النظام بمحتواه واهدافه قيم العدل والحرية والمساواة التى تحقق كرامة الانسان وان يحقق النظام الاستقرار بكل ابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما يفضى الى تجاوز ازمات المعاش والصمود امام تحديات البقاء والوفاء بمطالب النهوض.

د) ان الجماهير التى استطلع رأيها فى شتى اقاليم السودان قد جددت مطالبتها واكدت حماستها للاسراع بتنفيذ مقررات المؤتمرات السابقة وبالذات مقررات مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام الذى حسم قضية تطبيق الشريعة الاسلامية واعتمد الفيدرالية اساسا لحكم البلاد.

صيغ النظام السياسى :

١) وقد افضت المداولات من بعد الى عرض ثلاث صيغ للنظام السياسى هى :-

الصيغة التعددية المقننة، ونظام الحزب الواحد ذو التوجه الثورى والمنفعل بمبادىء ثورة الانقاذ، ونظام المؤتمرات. كما تمخض عن المداولات، مقترح رابع يعالج فترة انتقالية تسبق بناء النظام السياسى ويتحقق فيها توحيد الصف من خلال جبهة وطنية جامعة تعنى بحسّم القضايا مثل قضية السلام والازمة الاقتصادية.

٢) ان الحيثيات التى بنى عليها مقترح التعددية المقننة هو ان التعددية الليبرالية لم تنل فرصة كافية للحكم عليها اضافة الى انها اليوم تيار عالمى لا مصلحة تتأتى من الوقوف ضده. كما انها تناسب طبيعة الشعب السودانى وتوافق واقعه القائم على التنوع والاتساع الجغرافى. اما مقترح الحزب الواحد فقد بنى على ضرورة تنقية الصف وشحذ الارادة المصادمة فى المرحلة الراهنة من اجل انجاز مهمة التغيير الثورى الذى هو هدف دعوة ثورة الانقاذ.

٣) اما مقترح نظام المؤتمرات فقد استوحى من تجربة الثورة فى عقد المؤتمرات المتخصصة التى تداولت فى كبريات المسائل والتحديات التى تواجه الامة السودانية ومن تجربة اللجان الشعبية للرقابة والخدمات ولجان الانقاذ وقد حاول المقترح الاقتباس من التجارب السياسية المختلفة والاعتبار بسابق التجارب السياسية السودانية بغية التوصل الى صيغة تستوعب ضرورات البناء والتوحيد وتقتبس من محاسن النظم السياسية المختلفة وتتجنب مساوئها.

٤) وبعد التداول رجح المؤتمر مقترح نظام المؤتمرات باعتباره خيارا متكاملا يستوحى عبر التاريخ، ويستلهم امال المستقبل من خلال الاجابة على الاسئلة التى طرحت فى خطاب الافتتاح والتى اعتمدها المؤتمر

موجهات اساسية لعمله وقد استبعد مقترح التعددية المقننة باعتبار ان الارث الثابت من تجارب التعددية السابقة لا يشهد بانها ان طبقت مرة رابعة لن يحيق بها فشل ذريع. فكل مقومات هذا الفشل من عصبيات وطائفية وتربص خارجي بالسودان ما تزال ماثلة ثم ان ضبط التعددية لن يجدى لانه يناقض طبيعتها ويعارض مقتضاها كما انه ليس لدينا شواهد من تجارب الامم الاخرى تثبت نجاح الصيغة التعددية المقننة.

٥) كذلك استبعد المؤتمر مقترح الحزب الواحد عبرة بما آلت اليه التجارب المشابهة فى السودان وفى غيره حيث انتهت صيغة الحزب الواحد الى مركزية قابضة وبيروقراطية سياسية مهلكة. كما ان المرحلة الراهنة وان اقتضت التسلح بالنهج الشورى والاعتماد على العناصر الفاعلة فى المجتمع الا انها لا تحتمل تضييق قاعدة الولاء بل تستوجب التبشير بمعانى الثورة والدعوة لقيمها والمثابرة على ذلك بما يفضى الى جعل المجتمع بكل فئاته وقدراته صفا واحدا زاحفا قدما نحو البعث والنهوض.

نظام المؤتمرات :-

١ ـ ان الحيثيات التى صيغ بمقتضاها هذا الخيار تتمثل فى الاتى :-

أ) ان النظام السياسى لا بد ان يفى بقيم اساسية هى العدل والحرية والشورى والوحدة والمشاركة، فهى اركان النظام السياسى التى لا يقوم الا بها ومتى ما انتقصت واحدة منها اصبح النظام عرضة للانهيار عاجلا او اجلا.

ب) ان الحكمة تقتضى ان يعتبر النظام الجديد بالصيغ السابقة التى جربت فى السودان فيقتبس من حسناتها ويتجنب سيئاتها فالتجربة الحزبية قد اتاحت قدرا واسعا من الحرية دونما حجر او تقييد بوسائل ظاهرة لكنها مكنت الطائفية وافرخت العصبيات بما عطل النماء وزعزع الاستقرار وهدد السودان فى اصل وجوده واساس بقائه. والتجربة الشمولية قد تعمقت فى جسم المجتمع لتنظيمات كثيفة اتاحت للنظام الاحتكاك بالجماهير بصورة لم تحققها الصيغة التعددية بيد ان اشتراط العضوية فى الحزب وممارسات بعض القيادات قد جعلت القيادة صفوية والقرار فوقيا.

ج) اضافة لاستنباط العبر من تجاربنا السابقة يتوجب النظر فى تجارب الآخرين بغية الاقتباس من حسناتها. وفى هذا الصدد قد اعتبر بتجارب الديمقراطية الشعبية فى العالم النامى والمتقدم، حيث ان تلك النظم قد استحدثت وطورت بمقتضى بعض حقائق الواقع ذات الشبه بالواقع السودانى كالتنوع العرقى والثقافى او الحاجة لاجتناب التنازع الحزبى.

د) ان تجربة الثورة فى المؤتمرات المتخصصة واللجان الشعبية قد جاءت استجابة لواقع الازمة السياسية التى خيمت على السودان منذ استقلاله فهى بذلك صيغة تنبعث من واقع عملى وتستجيب لمشاكل حقيقية وهى محاولة جادة متدبرة لتجاوز سلبيات هذا الواقع وتلك المشاكل وانها لذلك جديرة بالتطوير

والتجويد بما يبنى تجربة سودانية جادة تهب علاجا ناجعا للازمات ومنهجا منفردا للنهضة الحضارية ونموذجا ناجحا يقتضيه الاخرون لعلاج امراض واقعهم.

هـ) ان النظام السياسى يجب ان يكون شاملا ويقدم معالجات متكاملة تتناول كل نشاط المجتمع وكسبه، ويصف العلاقة بين التنظيمات الشعبية ومؤسسات الدولة الادارية والدستورية ومؤسسات المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

(٢) ان ركائز نظام المؤتمرات تتمثل فيما يلى :-

أ) التأكيد على الثوابت التى ارساها مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام وهى :-

(١) اعتماد النظام الرئاسى.

(٢) اعتماد النظام الفيدرالى.

(٣) تعريف العلاقة بين الدين والدولة فى مسألة التشريعات.

(٤) التأكيد على استقلالية القضاء.

ب) مكونات النظام هى المؤتمرات الشعبية المتصاعدة من المستوى الاساسى الى المستوى الوطنى الجامع، والمؤتمرات القطاعية التى تكفل اشراك الفئات الحديثة فى النظام السياسى، والدوائر القاعدية التى تؤسس علاقة نيابية مرشدة تثرى النظام الشعبى المباشر الذى تحققه المؤتمرات الشعبية وتتكامل معه فى الوظائف.

والمستويات التى يقوم عليها النظام هى :-

١) المستوى الاساسى :-

وهو مستوى الحى او الفريق او القرية حيث ينشأ مؤتمر اساسى هو اجتماع مباشر لكل المواطنين دونما عزل او حجر او تقييد بحيث تؤسس حقوق التعبير والترشيح والتصويت وكافة الحقوق السياسية على المواطنة لا على الحزبية أحادية كانت ام تعددية، اى ان الاهلية لممارسة

الحقوق السياسية تتحقق بامتلاك البطاقة الشخصية التى يحملها كل مواطن لا بامتلاك البطاقة الحزبية. ويقوم المؤتمر على صياغة السياسات والبرامج، وينتخب لجنة شعبية للاشراف على مهام تنفيذ تلك السياسات وادارة المسائل المتعلقة بها كما تقوم على مهمة التوعية والتعبئة السياسية التى تقتضيها واجبات العمل الوطنى، ومن ثم تتصعد اللجان الشعبية حاملة سياسات المؤتمر الاساسى الى المستوى التالى.

٢) المجلس الادارى :-

وهو ذو مستويات ريفية او بلدية او على مستوى المدينة حيث تكون اللجان الشعبية المصعدة من الاحياء مؤتمر المجلس، ومن ثم ينتخب المؤتمر المجلس الادارى الذى يشرف على الاداء الادارى والمهام السياسية بمقتضى السياسات والبرامج التى يحددها المؤتمر وكذلك، ينتخب المؤتمر امانة له.

٣) المحافظة :-

يتكون مؤتمر المحافظة تصعيدا من مؤتمرات المجالس الادنى ومن المجالس المنتخبة نفسها وينتخب مؤتمر المحافظة مجلس المحافظ وهو مجلس استشارى كما فى النظام الادارى الجديد، وينتخب كذلك امانة له.

٤) الولاية :-

يتكون مؤتمر الولاية من شقين، احدهما مصعد من مؤتمر المحافظات والاخر من المؤتمرات القطاعية التى يقترح ابتداء انشائها

على مستوى الولاية ويترك للجان الفنية تحديد ذلك بصورة فاصلة. والمؤتمرات القطاعية المقترحة فى هذا المستوى هى، الاقتصادى، والاجتماعى، الثقافى، الشبابى الطلابى والنسوى. ومن ثم ينتخب المؤتمر اعضاء لمجلس الولاية ـ وهو بمثابة البرلمان الاقليمى فى النظام الفيدرالى المقترح. كما ان لمجلس الولاية مكون اخر يأتى من دوائر قاعدية وعلى نفس النسق السابق ينتخب المؤتمر امانة له.

٥) **المستوى الوطنى :ـ**

يتكون المؤتمر الوطنى تصعيدا من مؤتمرات الولايات ومن المؤتمرات القطاعية الثمانية وهى، الاقتصادى والاجتماعى الثقافى والشبابى الطلابى والنسوى والادارى القانونى والدبلوماسى، والدفاعى الامنى. وعلى نفس نهج تكوين مجلس الولاية ينتخب المجلس الوطنى وهو بمثابة البرلمان الوطنى، من اعضاء مصعدين من مؤتمر الولاية واخرين منتخبين مباشرة من دوائر قاعدية. وكذلك ينتخب المؤتمر امانة له.

كل الامانات ابتداءً من المستويات الدنيا الى مستوى المؤتمر الوطنى تضطلع فقط بمهام التحضير والتقرير ورعاية العلاقات السياسية ولا تمارس سلطات المجالس والمؤتمرات.

٣) **تتكون لجان فنية للنظر فى :ـ**

(أ) نسب واسس التصعيد والانتخاب والضم فى المؤسسات الادارية والدستورية والتنظيمات الشعبية المختلفة.

(ب) قواعد الترشيح والتزكية والتنافس والدعاية والاقتراع على هدى المؤشرات الاخلاقية التى سيوضحها الميثاق.

(ج) تقدير الدورات للتنظيمات الشعبية والاجهزة الدستورية.

(د) تقدير مستوى نشوء المؤتمرات القطاعية فى المستوى القومى وما دونه.

(هـ) وضع الضوابط التى تحكم اداء الاعضاء المصعدين والمنتخبين

من دوائـر قاعـدية مبـاشرة ويراقب التزامهم بالتفويض الذى يحملون بمقتضاه امانة الارادة الشعبية.

(و) طريقـة ترشيح رئيس الجمهـورية وحكـام الولايات وضوابط العزل والاقالة.

٤) لقـد تنـاول المؤتمـرون نظام المؤتمـرات بالنقاش وابدوا العديد من الملاحظات كما اقترحوا بعض التعديلات والاضافات ـ التفصيلية بما لا يتناقض مع روح النظام ويجب اخذ تلك الملاحظات والمقترحات فى الاعتبار فى اعمال اللجان الفنية.

٥) بعد اجازة هذا المقترح اجازة نهائية تبدأ فترة تأسيسية يشرع فيها ببناء الاجهزة السياسية تدرجا من طريقة التعيين الحالية، الى الترشيح ثم الاختيار المركزى ثم الانتخاب الحر المباشر، على ان يراعى استيعاب المواطنين من المناطق غير الامنة فى الاجهزة السياسية عن طريق الضم او التعيين. ولا بد الى حين اكتمال النظام السياسى من استثمار باكورة المرحلة الثورية لحل الازمات السياسة التى تواجه البلاد مثل قضية السلام والانقاذ الاقتصادى.

٦) ان هذا النـظام يمثـل استجـابة جادة للموجهات الاساسية التى وردت فى خطاب الافتتاح او استنبطت من اعمال اللجان واعتمدها المؤتمر وانه ليرجى منه ان يحقق وحدة الامة واجماع قرارها مع اتاحة الحـرية والتعبـير عن التنوع، وأن يتيح مشاركة القطاعات الحديثة فيحقق اكمال الشورى الشعبية العامة بالشورى الفنية المتخصصة. وان يوازى علاقة الاجهزة ـ الشعبية والمؤسسات الدستورية والنظم الادارية الجديدة المقترحة لتنظيم الدولة ويوائم بينها بما ينفى عنها روح التنازع والصراع. واخيرا فإن النظم التى تجمد على حال واحدة ولا توافى حاجـات التغيير بوسـائل التطوير تنهار وتندثر. . . فلابد من اخضـاع هذا النـظام للتقـويم المستمر والتطوير والتجويد بما يوافى مستجدات الواقع ويستجيب لامال المستقبل.

الموجهات العامة للميثاق القومى للعمل السياسى :

أجمع المؤتمرون على صياغة موجهات عامة لميثاق العمل السياسى على أن تقوم لجنة متخصصة بتفصيل ذلك الميثاق مستقبلا وتتلخص تلك الموجهات العامة فى الآتى :

١ ـ الاصول الروحية والفكرية والثقافية :

أكد المؤتمرون على ضرورة إستلهام القيم المرتبطة بالدين وبأصول المجتمع الروحية والفكرية والثقافية فى العمل السياسى، وذلك حتى ينطلق السودانيون فى ممارستهم السياسية من ارضية صلبة وبقيم رفيعة ودونما تعارض بين معتقداتهم وممارساتهم السياسية.

٢ ـ التجارب السودانية :

ضرورة استلهام ايجابيات نضال شعب السودان، وتجاوز سلبيات تجربته السياسية.

٣ ـ القيم :

دعا المؤتمرون الى ان ينحى العمل السياسى نحو تأكيد قيم اهل السودان المتمثلة فى العدل والحرية والمساواة والشورى والقسط والوحدة والموالاة والطهر والامانة والنجدة والتسامح والوفاء، بحيث تعبر الممارسة السياسية عن هذه القيم والمعانى وتعتصم بها.

٤ ـ الوحدة الوطنية .

أمن المؤتمرون على ضرورة ان تؤدى الممارسة السياسية لوحدة وطنية حقيقية، وان تتجنب كل ما يؤدى الى الفرقة والتحزب والشقاق والقطيعة بين فئات المجتمع، وان واقع التباين الثقافى والدينى والعرقى يمكن ان يتحول الى عنصر قوة لاثراء وحدة السودان وأهله.

٥ ـ المشاركة الشعبية :

يقوم النظام السياسى على المشاركة الشعبية الحقيقية وذلك بترقية حس المواطن السياسى وتأكيد حقه فى ممارسة السلطة وإبداء الرأى بحرية كاملة، **وتأكيد دور الفاعليات والقطاعات المختلفة للمجتمع فى العمل الوطنى حقاً وواجباً فى البناء والنهضة الحضارية.**

٦ ـ البناء الوطنى :

لابد ان يتجه العمل السياسى بمجمله فى اتجاه بناء السودان وتوعية كافة المواطنين بالاهداف الحضارية للسودان، وان تتجه الجهود نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة من سياسات تصون كرامة الفرد والامة وتوفر مقومات تلك الكرامة وترفع مذلة الفقر وقيود التبعية والاعتماد على الغير وتحقق التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة وتطور الموارد البشرية والمادية وتحسن استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة واشاعة العدل فى توزيع الدخل وعدم تركيز الثروة وتحقيق الاستقرار الاقتصادى بسياسات وبرامج واضحة.

ان هدف التنمية الاجتماعية هو الانسان السودانى وإشاعة معانى التكافل والتعاون والتآزر والتآخى بين افراد المجتمع، وان رعاية الاسرة وإحسان تربيتها وربطها بقيم المجتمع ضرورة أساسية للبناء.

وكذلك لابد من الاهتمام بالتعليم والثقافة وتحريرهما من مؤثرات الغزو الثقافى الخارجى وربط هذا التوجه بقيم وتراث أهل السودان.

٧ ـ العلاقات الخارجية :

تتجه السياسة الخارجية نحو تأكيد ايمان شعب السودان بوحدة الشعوب العربية والافريقية والاسلامية، وإشاعة السلام العالمى ورفض الهيمنة الامبريالية بكل اشكالها وصورها. ووقوفه بجانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقضايا التحرر الوطنى ومحاربة الفصل العنصرى. ويجب ان تتم ترجمة هذه السياسة الى واقع عبر الدبلوماسية الرسمية والشعبية من خلال مؤسساتها الطوعية وأفرادها، وكذلك توجيه الدبلوماسية لخدمة الاهداف الحضارية للسودان.

٨ ـ الممارسة السياسية :

يتواثق السودانيون على الالتزام بالنظام السياسى الذى تمخض عن مؤتمر الحوار القومى حول النظام السياسى المنعقد فى الفترة من ٦ اغسطس الى ٢١ اكتوبر ١٩٩٠م ويتعاهدون على حمايته والدفاع عنه والتبشير به.

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

صدق الله العظيم

عيسى يوسف الحلوبي

دار هايل للطباعة والنشر والتغليف